

خطاب الرئيس محمد أنور السادات  
فى الاحتفال بالذكرى الـ ٢٩ لثورة  
يوليو ١٩٥٢  
ألقاه نيابة عنه نائب رئيس الجمهورية  
السيد محمد حسنى مبارك  
فى ٢٢ يوليو ١٩٨١  
بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الأخوة الأعزاء

فى هذا اليوم من شهر رمضان المبارك الذى أنزل فيه القرآن ليملأ الكون  
بالنور الالهى والفيض الربانى .. يحتفل شعب مصر المؤمن بذكرى قيام  
ثورته التى كانت وستظل إلى الأبد علامة مضيئة على طريق الكفاح  
الانسانى فى سبيل ايجاد عالم أفضل وصفحة مشرقة فى سجل نضال شعب  
مصر العريق لأقامة مجتمع يسوده العدل والتضامن والامان والكرامة

أن هذه النخبة البارة من شباب مصر حين قامت بالثورة البيضاء ، تحت  
زعامة ابن مصر العظيم جمال عبد الناصر ، لم تكن تعبر فقط عن آمال  
وأحلام الأجيال الصاعدة من أبنائنا وأحفادنا ، وانما كانت تعبر عن الولاء  
الاسمى للقيم الأصيلة ذات الجذور الضاربة فى أعماق التاريخ ، وعن  
تمسك المصرى بحريته وكرامته قبل تمسكه بقوت يومه مهما كلفه هذا من  
تضحيات، ومهما كانت جسامة التحديات فقد كانت الوطنية المصرية على

مر القرون أقوى أركان وجودنا الاجتماعى منذ قدمنا للجنس البشرى حضارته الأولى ومدنيته الشامخة التى أهتدى فيها الانسان إلى أعظم أنجازاته وفى طليعتها الكتابة والزراعة وصهر المعادن فضلا عن الاهتداء إلى أسرار الكون والحقيقة الإلهية الخالدة

ولم يكن ثوار ٢٣ يوليو يعبرون عن الضمير الجماعى للشعب الذى ينتمون اليه وانما كانوا يعبرون أصدق تعبير عن طموحات كافة شعوب الأمة العربية والاسلامية ، كما كانوا يمثلون أمانى كافة شعوب العالم المناضلة فى سبيل الحرية والعزة والعدالة ويقدمون نموذجا رائعا لحركة التغيير الثورى التى تستند إلى القيم الأصيلة والتراث المتميز

فلم يكن غريبا ان تصبح ثورة ٢٣ يوليو هى الثورة الأم الرائدة التى ألهمت وجدان الاحرار فى كل مكان والشعلة التى جذبت مشاعر المناضلين فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والتجربة التى قدمت المثل والقُدوة فى تصفية النفوذ الاستعمارى فى شتى صور السياسة والاقتصاد والثقافة والتصدى بحزم للاستعمار الجديد والامبريالية والقضاء على الأنماط الاقطاعية والاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتمليك الشعب لوسائل الانتاج وأقامة الحكم على مؤسسات دستورية يمارس الشعب من خلالها سلطاته وصلاحياته ، ويدافع عن حقوقه ومصالحه ، ويعبر عن آرائه ومواقفه

ومن الانصاف للحقيقة والتاريخ أن نقول أنه ما من حركة ثورية قامت فى أى بلد من بلدان العالم الثالث فى ربع القرن الماضى الا ونهلت من معين التجربة المصرية وتأثرت بها سواء فى الفكر والمفاهيم العقائدية . أم فيما يتعلق بأساليب الممارسة وكيفية التعامل مع التحديات الخارجية ولسنا نقول هذا من باب الزهو والتفاخر وانما نذكره لكى نجدد العهد والقسم أن تظل مصر طليعة القوى الوطنية المناضلة ضد الاستعمار والامبريالية وأن تبقى قلعة شامخة من قلاع عدم الانحياز وان تتقدم صفوف المكافحين ضد الظلم والاستغلال والسيطرة وأن تكون على الدوام مصدرا للاستقرار والأمان ، وواحة للحرية تحمى المناضلين ، وتتصر المظلومين ، وتتحدى الباغين والمعتدين ، وتفتح بابها لكل من لاذ بها واحتفى ، تحفظ القيم والمبادئ ، وتحارب الظلم والباطل مهما تحملت من أعباء وتضحيات

ومن مظاهر سمو هذه الثورة أنها بقيت قادرة على تصحيح مسارها وتطوير مناهجها تحت جميع الظروف وأحتفظت بقدرتها على التفرقة بين الغاية والوسيلة وبين ما هو استراتيجى ثابت وما هو تكتيكي متغير ، ومعنى هذا ان قادة الثورة وضعوا نصب أعينهم اهدافا قومية عليا التزموا بها أمام الله والشعب ولم يفقدوا الرؤية التاريخية ولم تجرفهم الاحداث اليومية ولا هى أعاقت حركتهم لانهم أدركوا أنه طالما أن المجتمع فى حالة مستمرة فلابد ان تكون الثورة فى حالة حركة مستمرة أيضا حتى لا تحدث فجوة بين الحركة الاجتماعية والحركة السياسية وحتى لا يقوم تناقض بين إيقاع التطور الاجتماعى وبين مستلزمات التغيير السياسى والاقتصادى وهو

تتناقض عانت منه حركات ثورية عديدة فى العالم الثالث فتحولت إلى حركات أنقلابية عارضة لا يتوقف عندها التاريخ بل سرعان ما جرفتها الاحداث وسقطت فى زوايا النسيان . ومن هنا فقد نجحت الثورة المصرية دائما فى تصحيح مسارها وتجاوز عثراتها وأخطائها سواء فى مجال العمل الداخلى أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . واذا كان صدور بيان ٣٠ مارس قد جاء أعلننا عن قدرة الثورة على التمسك بالاسلوب الديمقراطى والابتعاد عن الممارسات الدكتاتورية والاجراءات الاستثنائية فإن التطوير الديمقراطى الذى ولدته ثورة ١٥ مايو بقيادة الرئيس محمد أنور السادات يأتى برهاننا قاطعا على عمق الرؤية الثورية وصلابة التزام قادة الثورة بمصلحة الشعب وقدرتهم على الارتفاع إلى مستوى الاحداث وتحمل المسئولية التاريخية ، ومن ثم كان قرارهم دائما نابعا من رؤيتهم للمصالحة القومية لا عن تمسك بمراكزهم أو مناصبهم

ومن تقرير الواقع أن نذكر أن ثورة ١٥ مايو أضافت اضافة كبرى إلى انجازات الأم الرائدة. وبخاصة فى مجال إطلاق الحريات ، واغلاق المعتقلات ، والغاء الحراسات ، وتثبيت سيادة القانون ، ورفع كافة القيود عن النشاط السياسى ، واطلاق حرية التفاعل بين الرأى والرأى الآخر، وتأمين كل مواطن على نفسه وذويه ورزقه ومستقبله ، وازالة القيود عن حرية الصحافة وتقنين ملكية الشعب للصحف اليومية وابعاد تعدد الاحزاب السياسية بعد ان خضنا تجربة التنظيم السياسى الواحد وتم تنويع هذه

المسيرة بالغاء الاحكام العرفية بعد أن ظلت تخيم على سماء مصر أكثر من نصف قرن وبذلك تكون الثورة قد أوفت بعهداها ، وبرت بوعداها

لقد كان من أهم أهداف ثورة ٢٣ يوليو الخالدة تطهير الحياة السياسية من الممارسات الدكتاتورية والضغط الاقطاعية والنفوذ الاجنبى والفساد الحزبى ولم تكن النية متجهة فى بادىء الأمر إلى فرض نظام الحزب الواحد بل كان الثوار الاحرار مؤمنين بأن على الأحزاب القائمة ان تطهر نفسها سواء بالتخلص من العناصر التى أفسدت الحياة السياسية فى فترة ما قبل الثورة أو بتغيير أهدافها - وبرامجها بما يضمن ولائها للشعب وديفاعها عن مصالحه بدلا من الجرى فى ركاب المستعمرين والمستغلين وكان فشل الاحزاب القائمة عندئذ فى تطوير نفسها هو السبب فى الابتعاد عن نظام الحزب الواحد والاختذ بفكرة التنظم الواحد التى أسفرت عن مساوىء وسلبيات لا سبيل لتجاهلها ، وكان انشاء الحزب الوطنى الديمقراطى منذ ثلاثة أعوام علامة بارزة على الطريق إلى التطوير الديمقراطى واذا كان بعض هؤلاء الذين فى قلوبهم مرض ولازالوا يعيشون فى أوهام الماضى قد ظنوا أن هذه الخطوة تعنى العودة إلى الماضى باخطائه وآثاره فانهم قد ضلوا السبيل وفقدوا القدرة على التمييز لان الحزب الوطنى ليس عودة إلى الوراء بل هو انطلاقة عملاقة نحو المستقبل فهو ينتمى ومصالح جموع الشعب وبقيم المجتمع المصرى واخلاقياته ويواجه تحديات العصر فيفتح قنوات للعمل الجماهيرى ويبدأ الحركة من القواعد الشعبية بحيث لا يكون

صنع السياسة واتخاذ القرار عملية تتم في الغرف المغلقة ومن خلف الستار بل تكون عملية جماهيرية يمارس فيها الشعب سلطاته كاملة

ولقد نسى هؤلاء المنافقون المضللون ان موقف الثورة من الاحزاب القديمة لم يكن صراعا بينها وبين عبد الناصر بل كان نابعا عن تناقض جوهرى بينها وبين الشعب ولذلك فيجب أن يكون واضحا أنه لا عودة إلى الوراء على الاطلاق ولا رجوع عن أهداف الثورة ولا ارتداد عن محاربة الاستغلال والرجعية

وكما كانت ثورة مايو تصحيحا لمسار الثورة وترسيخا للمكاسب التي حققتها فإن معارك أكتوبر المجيدة كانت الرد التاريخى الحاسم على التحديات التي تعرضت لها الثورة فى الداخل والخارج ورفضاً قاطعاً لجميع المحاولات التي بذلت لاذلال مصر واهدار حقوقها وانتهاك سيادتها وكانت قدرة أبناء مصر على خوض هذه الحرب والانتصار فيها دليلاً ساطعاً على حيوية هذا الشعب وقدرته المستمرة على العطاء بغير حدود وباستكمال تحرير التراب الوطنى فى الربيع القادم انشاء الله حتى تكون حرب العاشر من رمضان قد أدت رسالتها فى تطهير أرض مصر الطيبة والحفاظ على رايثها عالية خفاقة وكرامتها مصونة لاتمس وارادتها عزيزة غير مقيدة

وجدير بنا أن نتوجه بأبصارنا وأفئدتنا إلى أبنائنا أفراد القوات المسلحة المصرية نظرة التقدير والعرفان جزاء ما قدموه لوطنهم من تضحيات تعجز

الكلمة عن أن توفيقها حقها وهم يشاركون الآن فى تنفيذ خطة التنمية وتجديد المرافق العامة تجسيدا للالتحام بين الشعب وقواته المسلحة كل هذا فى الوقت الذى تواصل فيه تعزيز قدرتها القتالية وفقا لاحداث النظم والاساليب العصرية ، ويسرنى أن أقرر ان القوة الضاربة للقوات المسلحة المصرية قد تطورت الان عما كانت عليه فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ويرجع هذا إلى اتباع مبدأ تنويع مصادر السلاح وحصولنا على الأسلحة المتطورة التى تتميز بالدقة البالغة والكفاءة العالية وإلى ما يقوم به خبراءنا من تطوير هذه المعدات المعقدة وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات ومسئولياتنا الدفاعية المتزايدة فى مرحلة زاد فيها التوتر وعدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط وثبت أن مصر هى وحدها المؤهلة للحفاظ على الأمن والسلام فيها ولو أنكر الحاقدون والمكابرون

ايها الأخوة المواطنين : ان السلام بالنسبة لنا هدف استراتيجى واختيار طبيعى لانه البديل الذى يتفق مع حضارتنا وقيمنا وعقيدتنا ، وهو طريق الوثائقين من انفسهم ومن قدرتهم على مواجهة كافة التحديات لأن الخائف المتردد هو الذى يركن إلى الاوضاع المائعة فلا هو قادر على تحمل اعباء الحرب ولا هو جدير بخوض معركة السلام التى لا تقل عن معركة الحرب ضراوة وشراسة ، بل أنها قد تكون أخطر منها وأعقد نظرا لخطورة

القرارات التي تتطلبها وصعوبة الاختيار والمفاضلة بين بدائلها المتاحة ونحن مصممون على الاستمرار في معركة السلام والمضى فيها بلا هوادة

ومنذ أيام تم توقيع الاتفاقية الخاصة بإنشاء قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات لكي تتحقق من الالتزام بأحكام ترتيبات الأمن على جانبي الحدود ، وغنى عن البيان أنها ليست قوة احتلال تجثم على أرض أيا من الدولتين ولا هي بقوة قتال وإنما هي قوة حفظ سلام لا تختلف في كثير أو قليل عن قوات حفظ السلام التي شكلتها الأمم المتحدة في حالات عديدة مماثلة ، ومن ثم فإن وجودها لا يشكل أى قيد على السيادة المصرية لأن سيناء جزء لا يتجزأ من الأرض المصرية تمارس فيها الدولة سيادتها وسيطرتها دون تعقيد وتباشر مهماتها في التعمير والتشييد والانجاز

ومن جهة أخرى فإننا متمسكون بوجود تتابع خطوات التسوية الشاملة لأن ما تم حتى الآن وإن كان إنجازاً تاريخياً كبيراً ، لا سبيل إلى التقليل من قدره هو خطوة أولى على الطريق لا بد أن ندعمها أو تكملها خطوات أخرى تنتشر ثمار السلام فوق كل ربوع المنطقة وتحقق لكافة شعوبها ما تصبو إليه من رخاء واستقرار وطمأنينة ونحن نؤمن إيماناً جازماً بأن من الضروري لجميع الأطراف أن تكون الخطوة التالية في اتجاه حل القضية الفلسطينية التي هي لب النزاع وجوهره ولا سبيل للتعامى عن هذه الحقيقة أو اغفالها . ولا يفت في عضدنا أو يثبط من عزيمتنا أن نرى إسرائيل تتردد إلى عقليّة ما قبل السلام وتنتكر لروح المصالحة التاريخية التي بدأت بزيارة السيد



الرئيس للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وتلجأ إلى اعمال طائشة فى هذا البلد العربى أو ذاك سعيا وراء مكاسب وقتية لا تلبث ان تتبخر وتختفى أمام أول اختبار حقيقى لان التحدى الذى نواجهه هو أن نرتفع إلى مستوى الاحداث وان نتخلص من عقد الماضى ورواسبه ونتجه إلى المستقبل بكل ما يحمله من رجاء وأمل وأن نقبل عن رضى وقناعة تبعات السلام ومسئوليته التى لا تقل جسامة عن تبعات الحرب وتضحياتها واذا كانت بعض الدوائر الإسرائيلية قد عجزت عن استيعاب مفهوم السلام وظلت أسيرة للماضى الحزين فإننا نرى أن من الحتمى ان يتنبه الشعب الإسرائيلى إلى خطورة هذه الأعمال والآثار التخريبية التى تنجم عنها مسيرة السلام

ايها الأخوة المواطنين ... لقد شهد العام الذى انقضى منذ أن أحقنا معا بهذه الذكرى الغالية انجازات ما كانت لتتحقق لولا لم يكن هناك هذا الالتحام بين القيادة وال جماهير وبين الحكومة والشعب وما لم يتوفر التنسيق والتعاون بين الحكومة والشعب وما لم يتوفر التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الرسمية والشعبية بعد أن تم القضاء على مراكز القوة والشلية الانتهازية وبعد أن أتخذ الرئيس القائد محمد أنور السادات قراره التاريخى بمنح المحافظين سلطات واسعة وبذلك قام حكم محلى حقيقى يتضاءل فيه الروتين وتستجيب فيه الأجهزة الرسمية لرغبات الشعب وطموحاته وأن نظرة لبعض الحقائق والارقام لتثبيت أن مصر تسير نحو تحقيق الرخاء بخطى ثابتة حسيمة ، إذ بلغ حجم التكوين الرأسمالى فى العام المنصرم ٣٩٢٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦٣٣ مليون جنيه عن العام السابق ويمثل هذا المبلغ

٣٧% من اجمالي الناتج المحلى مقابل ٢٥% منذ عام واحد و ١٨% خلال الفترة من ٦٥ إلى عام ١٩٧٤ كذلك ارتفع حجم المدخرات المحلية بنحو ٢٨٦٢ مليون جنيه وبنسبة ١٦% من الدخل القومى كما ارتفع الناتج القومى الاجمالى إلى أكثر من ١٤٠ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٤٠٨ مليون جنيه أى بنسبة ١٠,٨% وهو معدل مرتفع للنمو الاقتصادى بأى معيار جعل مصر فى عداد الدول التى تسير فيها عجلة التنمية على النحو المطلوب والذى يتفق مع جسامه التحديات التى يحملها المستقبل بين ثناياه وخلال العام الماضى وحده أرتفع عدد العاملين فى جمهورية مصر العربية بمقدار ٤٦٢ ألف شخص وبذلك حققت العمالة نسبة زيادة تتجاوز نسبة النمو السكانى وتلك ظاهرة استثنائية نسجلها بمزيد من الاعتزاز والثقة ، وفى نفس الوقت فقد تحققت مزايا ضخمة لجميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص وارتفع عدد من تشملهم مظلة التأمينات الاجتماعية إلى أكثر من ١٠ مليون شخص كما تقرر تيسيرات عديدة لأصحاب المعاشات ويكفى أن نذكر أن قيمة المعاشات والتعويضات قد بلغت ٣٧٤ مليون جنيه فى العام الماضى بزيادة قدرها ٢٦% وأن بنك ناصر الاجتماعى قام بتمليك وسائل انتاج للمواطنين بلغت قيمتها ٦٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٧٥% عن العام السابق اما فى مجال الزراعة والامن الغذائى فقد أطلقت الثورة الخضراء وتم استصلاح الجانب الاكبر من المساحة التى تقرر استصلاحها هذا العام وتبلغ ١٣٥ ألف فدان منها ١٠٠٠ فدان فى جنوب سيناء وفى نفس الوقت مضينا فى ادخال الاساليب الحديثه فى الري والزراعة وأرتفع معدل الانتاج النباتى والحيوانى نتيجة لتطوير

الوسائل المستخدمة فى الانتاج ومضاعفة الكميات المتاحة من الاسمدة والاعلاف ويكفى أن نذكر أن كمية الاسمدة الازوتية المستخدمة ارتفعت من ٢,٥ مليون طن عام ١٩٧٧ إلى ٤ ملايين طن هذا العام وتم تعزيز الشركات العاملة في المجال الزراعى وتوجيه اهتمام كبير إلى المحاصيل الجديدة ذات القيمة الغذائية المرتفعة

وعلى سبيل المثال فقد بلغت مساحة الاراضى التى زرعت ببول الصويا مائة ألف فدان وفى قطاع الصناعة تم تنفيذ أحد عشر مشروعاً جديداً بلغت تكلفتها الاستثمارية أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه ويبلغ انتاجها الثانوى ٢١٨ مليون جنيه كما تحقق التوسع فى انتاج مواد البناء فتم تشغيل مشروع التوسع الثانى بالشركة القومية لانتاج الأسمت بطاقة انتاجية ٧٠٠ ألف طن سنوياً ومشروع التوسع الثالث بشركة أسمنت الاسكندرية بطاقة أنتاجية ٢٩٠ ألف طن ، وتنفيذ مصنع الرخام بطاقة أنتاجية ١٦٠ ألف متر مكعب ، وواصلنا الجهود المبذولة لتحسين وسائل الانتاج الصناعى وتحديث أدوات الانتاج لما يضمن الزيادة الانتاجية ورفع نوعية المنتجات وتمكين الصناعة المصرية فى القطاعين العام والخاص من استيعاب احداث تكنولوجيا العصر بتوقيع اتفاقية مع فرنسا وأخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية لاقامة محطات نووية لتوليد الكهرباء وبذلك تكون مصر قد دخلت عصر الطاقة النووية بكل ما يعنيه هذا من زيادة الطاقة المتاحة للصناعة والزراعة والاستخدامات المنزلية وتوفير كميات ضخمة من البترول المستخدم فى توليد الكهرباء وتحقيق وفر اقتصادى ملموس على اساس أن انتاج تكاليف

انتاج الكيلووات ساعة من الكهرباء بالطاقة النووية لا تتجاوز ٢٢% من تكاليف انتاجه بالطاقة الحرارية وتبدو أهمية كل هذا اذا قدرنا أنه قبل نهاية هذا القرن سيكون لدينا ثمانية محطات من هذا النوع طاقتها ٨٠٠٠ ميغاوات واننا نستطيع ان نستخدم فى توليدها الخامات النووية الموجودة فى شمال الدلتا والصحراء الشرقية والغربية ، ولسنا فى حاجة إلى القول اننا سنوفر لهذه المحطات كل وسائل الامان بحيث لا تشكل أى مخاطر للانسان أو للبيئة وقد وقعنا فى العام الماضى سبع اتفاقيات بترولية وتعهدت فيها الشركات بانفاق ١٣٢ مليون دولار للتنقيب عن البترول وتوصلنا إلى ١٤ كشفا بتروليا وبدأ الانتاج فى ثلاثة حقول جديدة وبذلك حقق قطاع البترول فائضا فى ميزان المدفوعات مقداره ١٥٤٩ مليون جنيه وفى مجال الخدمات نجد انجازا ضخما فى مجال الاسكان سواء بالنسبة لما حققته شركات الوزارة أو القطاع العام وأما فيما يتعلق بما حققه القطاع الخاص بعد التيسيرات التى منحتها الدولة للاسكان وحرصها على توصيل مواد البناء بشروط مناسبة فبلغ عدد الوحدات السكنية التى اقامها القطاع العام ٢١٨٥٤ وحدة - ٢٤١١ وحدة بمدينة العاشر من رمضان ٣٠٠٠ وحدة بمدينة ١٥ مايو أما القطاع الخاص فقد أقام ٧٢٦٢١ وحدة ومن جهة أخرى فقد تحقق انجاز كبير فى قطاع النقل وبالذات فإن العمل يسير بخطى حديثة لتجديد السكك الحديدية وأعادتها إلى عهدى الذهبى اذ كانت مصر ثانى دولة فى العالم أدخلت نظام السكك الحديدية وفى هذا الصدد تم

استيراد ٣٩٥ عربة بالاضافة إلى ١٣٠ عربة تم تصنيعها بشركة سيماف  
كما تم تجديد ١١٥ كيلومتر من الخطوط الحديدية وفي غضون ثلاثة سنوات  
يكون هذا المرفق الحيوى الذى يقدم خدمة كبيرة للجمهور قد تجدد تماما

ايها الأخوة والاخوات : هذا سجل انجازنا فى عام واحد نحن نعرف جيدا  
انه لازال علينا أن نحقق الكثير لكى نقدم لمصر العزيزة كل ما هى جديرة  
به من رضاء ورفاهية ولكننا على ثقة من قدرتنا على تحقيق المعجزات  
مزودين بالايمان بالله والولاء الأسمى للوطن والله ينصرنا ويلهمنا سواء  
السبيل

والسلام عليكم ورحمة الله  
وكل عام وأنتم بخير